الوجوه والوجوب بعين الماهية فيكونان مشتركين في الحقيقة وح لا يخلو من ان يكون احدهما
ممتازا عن الاخر اولا فان كان الثاني يمتنع التعدد وان كان الاول فامتيازهما اما بفصل مقوم
فيكون كل واحد منهما مركبا من الجنس والفصل هذا خلف واما بعرض فيفتقر الى العلة فعلة التعين ان
نفس الماهية فيكون لا ثاني لها فيكون واحدا واما غيرها فيكون واجب الوجود معلولا لغيره من حيث انه
ذلك الواجب هذا خلف وهذا البرهان انما يتم على مذهب الفلاسفة لانهم ذهبوا الى ان الوجوب نفس ماهية
الواجب اما عند المتكلمين فلا يتم لان الوجوب عندهم زايد على الماهية وانهم تمسكوا بدليل التمانع
وتقريره ان نقول لو فرض الهان في الوجود لكان تخالفهما ممكنا فيمكن ان يريد احدهما سكون جسم
في وقت ما والاخر حركته في ذلك الوقت فان وقع مرادهما لزم اجتماع النقيضين
هذا خلف وان عدما معا لزم ارتفاع النقيضين هذا خلف ايضا
يلزم حصولهما على تقدير عدمهما لان المقتضي لعدم مراد كل واحد
انما هو وجود مراد الاخر ولو عدم مراد احدهما دون الاخر كان وجود
مراده هو الاله دون الاخر لعجزه واما المنقول فالدلايل الدالة على
اثبات الوحدانية كثيرة منها قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
وقوله تعالى ولا تقولوا ثلثة انتهوا خيرا لكم انما الله اله واحد وقوله تعالى
لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد وقوله تعالى قل هو الله الواحد
القهار وامثاله قوله تفرد اي توحد والجلالة العظمة والمعالي جمع
معلاة والعلي الشرف اي موحد العظمة الشرف في جميع ما يليق بذاته
عن ان يكون له شريك يميت الخلق قهرا ثم يحيي فيجزيهم على وفق الخصال
في هذا البيت اشارة الى امكان اعادة المعدوم اتفق اهل الحق على
جوازها وذهبت الفلاسفة ومن المعتزلة ابو الحسين البصري

ومحمود

١٣

ومحمود الخوارزمي الى امتناعها احتجت الفلاسفة ومن تابعهم
في امتناع العود بانه لو اعيد لوجب ان يعاد جميع الخواص
التي هو بها هو لامكان المعاد هو من خواصه اذا اعيد وفيه
كان غير معاد لان المعاد هو الذي وجد في وقت ثان وهذا
وجد في وقت اول والجواب لا نسلم ان الوقت من الخواص التي
يكون التشخص بها وان سلمنا لكن لا نسلم ان المعاد هو الذي وقته صح
وجد في وقت ثان بل الذي وجد ثانيا سواء وجد لا في وقته الاول
بان يكون هو ووقته معادين واحتج القايلون بامكان العود
بالمعقول والمنقول اما المعقول فلانه لو امتنع فذلك الامتناع
اما ان يكون ذاتيا او عرضيا فان كان ذاتيا وجب ان يكون
ذلك الشي ممتنعا لذاته لان كل ماهية يقتضي امتناع الوجود بعد
العدم لذاتها يكون لا شك ممتنعة لذاتها فكان وجودها المبتدا
ممتنعا وقد فرضناه موجودا فان كان الامتناع عرضيا يثبت
المطلوب اذ الماهية لا يستحيل عليها الوجود بعد العدم وانما الاشكال
عرضت له لسبب خارجي ونحن لا نمنع ذلك فانما ادعينا امكان
العود بالنظر الى الذات وان امتنع لخارج فان قلت المفروض
امتناع العود اعني وجوده الثاني بعد الوجود السابق الملحوق
بالعدم ولا يلزم من استناد امتناع الوجود الثاني الى الذات استناد
امتناع الوجود الاول الى الذات فلا يلزم ان يكون ممتنعا
لذاته قلت للخاطر ان الامتناع الذاتي الوجود الخاص لا يلزم من هذا بح
ان لا يكون موجودا بالوجود المطلق قلنا ان الوجود الثاني مثل الوجود

Copyright © King Saud University